University of Bahri
Journal of Arts and Human Sciences
مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الانسانية

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية – المجلد 1، العدد 1، فبراير 2026، الصفحات: 1– 19
University of Bahri Journal of Arts and Human Sciences (UBJAHS), Vol. 1, No. 1, February 2026

السلطة المطلقة في الدولة العربية

الفاتح جمعة تبار، أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة بحري، السـودان
Email: fatihtabbar@gmail.com

المستخلص:

تتناول الورقة موضوع السلطة المطلقة المتفشية في الوطن العربي بتتبع أسبابها الجذرية من خلال الإجابة عن الاسئلة التالية: ما العوامل الفاعلة في تشكيل السلطة المطلقة في الدولة العربية المعاصرة؟ هل للأمر علاقة بالثقافة السائدة في الوطن العربي والبنية الدينية المورثة من الاسلام؟ أم أن المسألة متعلقة بنموذج الدولة الحديثة القادم من الغرب وبالتالي بكيفية عمل هذا النموذج وتفاعله خارج بيئته الأصلية؟ على عكس التفسيرات ذات الصلة التي تستند إلى العوامل الثقافية والبنية الدينية التقليدية وسواها من التفسيرات التي تحاول إرجاع النزعة التسلطية الشائعة في أنظمة الدولة العربية إلى البني الثقافية التقليدية التي تشجع على الشمولية، تذهب الورقة إلى القول إن ظاهرة الاستبداد السائدة في بيئة الحكم العربي تعزى في المقام الأول إلى عوامل ذات صلة بظهور الدولة الحديثة. فعلى الرغم من تشابها مع الاستبداد التقليدي الذي يمثله النمط القديم للحكم عبر التاريخ العربي مثل الحكم السلطاني، فإن استبداد اليوم يتفوق عليه بقدرة الدولة الحديثة على تنظيم بنى المجتمع للوصول للاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة في المجتمع. تتمتع الدولة البيروقراطية الحديثة بقدرة هائلة في تنسيق بنى المجتمع وفي اختراقها له. نجحت المجتمعات الأوروبية باعتبارها موطناً للدولة البيروقراطية الحديثة في كبح النزعة الاستبدادية للدولة من خلال وضع ترتيبات قانونية ودستورية لاختيار الحكومات على أساس الانتخابات والإرادة الحرة للمجتمعات. في المقابل فشلت المجتمعات العربية في ذلك، مما مكن الدولة من اختراق المجتمع والسيطرة عليه لبناء سلطة مطلقة، وعليه لا يمكن حل هذا الإشكال إلا من خلال تطوير أنظمة دستورية وقانونية للحد من النزوع التسلطي للدولة. غير أن ذلك مرهون بوجود مجتمع مدني نشط قادر على العمل على هذه المسألة في ظل مصالح وامتيازات القلة النافذة القائمة على الاستبداد والممارسات القمعية.

الكلمات المفتاحية: الدولة الحديثة، الاستبداد الحداثي، المجتمع المدني، السلطة المطلقة.

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

Absolute Authority in Arab State

Elfatih Juma Tabar Khalifa, Assistant Professor, Department of Political Sciences. University of Bahri.

Email: fatihtabbar@gmail.com

Abstract

The paper takes up the topic of absolute power rampant in the Arab region, tracing its root causes by answering the following questions: What are the crucial factors responsible for absolute power as a phenomenon in the contemporary state of Arabia? Is it something about the culture prevailing across the Arab countries and the religious structure inherited from Islam? Or does it have to do with the modern state model brought from the West and therefore with how this model operates and interacts outside its original environment? Unlike relevant explanations mainly based on cultural factors and traditional religious structure or any other ones, the paper goes on to say that the phenomenon of authoritarianism prevailing in the Arab governance environment is primarily attributable to factors related to the emergence of modern State. Despite their similarity to the traditional tyranny represented by the old pattern of rule throughout the Arab history like sultanism, the existing tyranny and the authoritarian nature of modern State are characterized by the ability of modern State to organize society structures to have access to an effective monopoly on the sources of power and wealth. The modern bureaucratic state has great potential to penetrate society and coordinate its structures. The European societies as home to the nation-state were able to control the state's authoritarian tendency by establishing legal and constitutional arrangements for selecting governments based on societies' free election and will. On the other hand, their Arab counterparts have failed to do so, thus empowering the State to penetrate society and then control it to build absolute power. This issue can be resolved only by developing constitutional and legal regulations to limit the state's authoritarian tendencies. Nevertheless, this counts on having an active civil society capable of working on this question under oligarchic interests and privileges based on tyranny and repressive practices against society.

Keywords: Modern State, Modern Tyranny, Civil Society, Absolute Authority.

١ المقدمة

توصف العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي بأنها تتصف بحيازة الدولة وسيطرتها على المجتمع، وهي علاقة يحكمها طابع القهر والتسلط من قبل الدولة على المجتمع. وعلاقة التسلط هذه تعبر عنها تقنيات وآليات ممارسة السلطة في الدول العربية، حيث تجنح النخب الحاكمة إلى حفظ بقائها في الحكم من خلال تعميم القمع ونشر أدواته وقواه على البنى الاجتماعية.

تطال مظاهر هذا القمع المجتمع برمته، حيث يتم إهدار الحريات الخاصة والعامة وحظر حقوق الإنسان واحتكار المجال السياسي وتضييق فرص نشوء أحزاب ومنظمات سياسية تعددية تساعد في تمثيل الآراء

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

والاتجاهات السياسية بحرية. حتى حين تسمح بذلك، يتم تزوير إرادة الشعب في الاقتراع الانتخابي وطبخ قرارات المؤسسات الدستورية وإبطال العمل بالدستور وتنظيم حملات الاعتقال ضد المعارضة. وفي المجال الاقتصادي تقيم السلطة علاقة التفاوت بين حقوق الفئات والطبقات بشكل تحتكر فيه لنفسها وللفئة التي تشكل قاعدتها الثروة والامتيازات. ولا شك أن هذا البطش الاقتصادي بحقوق المجتمع لا يقل فداحة وسوءاً عن البطش السياسي بل هو الأساس الذي يتغذى منه الواقع السياسي المستبد.
تكشف التقارير التي تعدها المنظمات الدولية واقع التسلط والقمع من قبل أنظمة الدولة العربية على مجتمعها بشكل جلي، حيث تتجدد الانتقادات لانتهاك حقوق الإنسان وتسلط الدولة على المجتمع في أغلب التقارير السنوية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.
تحاول الورقة مناقشة أسباب استبداد أنظمة الحكم في الوطن العربي من خلال الاجابة عن الأسئلة التالية: ما العوامل الفاعلة في تشكيل السلطة المطلقة في الدولة العربية المعاصرة؟ هل للأمر علاقة بالثقافة السائدة في الوطن العربي والبنية الدينية المورثة من الإسلام؟ أم أن المسألة متعلقة بنموذج الدولة الحديثة القادم من الغرب وبالتالي بكيفية عمل هذا النموذج وتفاعله خارج بيئته الأصلية؟
تربط الورقة بين استبدادية الدولة العربية وبين ظهور الدولة الحديثة. فعلى الرغم من تشابه الاستبداد وتماهي الدولة الحديثة مع الاستبداد القديم الموجود في تاريخ الوطن العربي كالاستبداد الموجود في الدولة السلطانية، إلا أنه يختلف عنه في تفوق مقدرات الدولة الحديثة في تنظيم بنى المجتمع للوصول للاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة في المجتمع. فبعد تجاوز الحدود بين العوالم وظهور نمط الإنتاج الرأسمالي وطرح نفسه كأول نمط إنتاج عالمي، تعاظم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع وأصبح تياراً كونياً، فولد ذلك الدولة البيروقراطية الحديثة، والتي تتميز بقدرتها الهائلة في تنسيق بنى المجتمع وفي اختراقها له. لكن المجتمع الأوروبي الذي أفرز هذه الدولة استطاع أن يسيطر على قهر الدولة بوضع الترتيبات القانونية والدستورية والانتخابية لاختيار حكومات منتخبة انتخاباً حراً من قبل المجتمع. في المقابل، نجد فشل المجتمع العربي في ذلك أعطى الدولة قدرة هائلة على اختراقه ومن ثم السيطرة عليه، وبالتالي فإن تسلط الدولة واستبدادها ليس هو استمرار للاستبداد القديم الذي كان موجوداً فيما يسمى (الدولة الشرقية) أو(السلطانية) من حيث محتواه ومضمونه ووسائل تحقيقه ومبرراته إنما يكمن في الدولة الحديثة أو الدولة التحديثية كما يسميها (برهان غليون) والتي نشأت على إثر ظهور الدول الحديثة في المجتمعات الأوروبية، فالدولة التحديثية هي الأداة التي استحدثتها وطورتها المجتمعات المتأخرة كبديل عن الحداثة وكأداة للوصول إليها في نفس الوقت، أي كوسيلة للثورة على المجتمع المتأخر نفسه وتثوير بناءه. ففي وظيفة هذه الدولة وتصورها ودورها التاريخي تكمن كل عناصر السلطة المطلقة.
أقسام الورقة
نستعرض في الجزء الأول من الورقة وصفاً للملامح الرئيسية لاستبدادية السلطة العربية ومظاهر ذلك الاستبداد على المجتمع. أما في الجزء الثاني فيناقش الآراء والمقولات المفسرة لظاهرة الاستبداد المعاصر في الدولة العربية. أما الجزء الثالث والأخير للورقة ففيه نحاول تقديم نموذج تفسيري لجذور وأسباب السلطة المطلقة في الدولة العربية المعاصرة. وعلى ضوء تشخيص الأسباب الفاعلة في خلق الظاهرة المبحوثة نحاول تقديم حل للإشكالية، متمثلة في دمقرطة النظم السياسية العربية، وذلك بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، لكي تضغط في اتجاه تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي.

٢ ملامح استبدادية السلطة في الدولة العربية

1-1 تبنت الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال العديد من الأنظمة السياسية، تراوحت ما بين الديمقراطية الليبرالية في العشرينات والأنظمة الملكية، غير أنها لاحقًا تحوّل معظمها إلى الاعتماد على السياسة القهرية في حكم شعوبها. ففي كثير من تلك الدول لا تجد فقط الحزب الحكم، بل "حزب الحاكم". فالحاكم هو المسيطر على حزبه وهو أداة الحكم وهو الذي يشكل ويتحكم في أجهزة الإدارة العامة والإعلام

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

الرسمي وأجهزة الأمن، وهو من يختار ولاته. يتكون حزب الحاكم هذا من الموالين الشخصيين للحاكم والانتهازيين والموالين الطامعين في رضا الحاكم بحكم مراكزهم في الوظيفة العامة أو مصالحهم في القطاع الخاص. وفي بعض تلك الدول، يتم تحريم وجود الأحزاب السياسية وتنبذ فكرتها ويتم محاربها، وفي دول أخرى يتم تشكيل جمعيات جديدة موالية (السيف، 2005، ص: 239). وما علينا سوى إلقاء نظرة على ما يسمى "حزباً حاكماً" في أي دولة عربية من دون استثناء فنجدها في حقيقة الأمر "حزب الحاكم" يتصرف بقراره كيفما شاء وليست "حزباً حاكماً" في حقيقة الأمر.

1-2 تتركز سلطة "حزب الحاكم" بيد الحاكم الذي يسيطر بدوره على الجهاز التنفيذي ويتحكم في السلطة التشريعية والقضائية. عادة ما يمنح الدستور لرأس الدولة صلاحيات واسعة، باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي ولمجلس الوزراء وللقوات المسلحة وللقضاء والخدمة العامة. إضافة إلى ذلك، هنالك آليات إضافية تتيح للحاكم مزيداً من تركيز السلطات في يده مثل التحكم في الحزب الحاكم واستخدام القضاء العادي والاستثنائي لإقصاء وتحجيم الخصوم والمنافسين وحتى بعض الأتباع المتمردين، ويقترن هذا بما يسمى "الفساد المسكوت عنه" حيث يسمح للأنصار المقربين باستغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع في حين يظل "تطبيق القانون" عليهم سلاحاً مشهوراً لضمان استمرار ولائهم الكامل.

1-3 تعد أجهزة المخابرات هي الآلية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي. فأجهزة القمع قد نمت بصورة كبيرة في النظم العربية، وذلك لأن شرعية القمع هي أفضل آليات السيطرة والاستمرارية بالنسبة للنظام الحاكم. فهذه الأجهزة ليست مسئولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام إذ تخضع مباشرة لهيمنة الرئيس. وتملك أجهزة المخابرات صلاحيات تفوق صلاحيات أي جهاز آخر. ويمتلك الجهاز الأمني موارد هائلة ويتدخل في جميع صلاحيات الجهاز التنفيذي، خاصة فيما يتعلق بقرارات التوظيف وتقنين الجمعيات، حتى أصبح من الشائع إطلاق صفة "دولة المخابرات" عليها أو "الدولة البوليسية".

ولئن كان هناك تفاوت بين النظم السياسية العربية في تجسيدها لهذه الملامح، وخاصة في هامش الحريات الذي تسمح به من دون أن تعده تهديداً، فإن القاسم المشترك هو تركيز السلطات في قمة هرم الجهاز التنفيذي والتأكد من أن هامش الحريات المتاح (الذي يمكن تضييقه بسرعة عند اللزوم) لا يؤثر في القبضة الصارمة على السلطة.

1-4 الأنظمة العربية وفقاً لبعض الباحثين (الأيوبي، 1992، ص: 125)، بحق هي "ضد المجتمع" لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعي ثم تسيطر على كل ثناياه وأنحاءه وقد أعادت صياغته على النحو الذي يناسبها هي. فأولى الدول العربية الحديثة، الدولة المصرية في عهد محمد علي، قد قامت بعملية رمي شباك هائلة على مجتمع كامل وحصره، وذلك كنتيجة لأدوات الضبط والمراقبة الجديدة وفعاليتها. فالدولة هنا تحتل مراكز الإشراف التي تقع على تقاطع العلاقات السياسية الاقتصادية الداخلية، ومعنى هذا أنها تسيطر على القطاعات الحديثة التي استجدت مع التغلغل الرأسمالي وعلى الإدارة التي تولت عملية الإلحاق بالمراكز الرأسمالية الاستعمارية، ولكنها أيضاً تسيطر على القطاعات الاجتماعية الواقعة خارج هذه الدائرة والتي تشكل القسم الأعظم من المجتمع، والقاعدة التاريخية والإنتاجية التي تقوم عليها. وتتم هذه السيطرة من خلال ضم "المفاتيح" أي قمم هذه التجمعات إلى طاقم الحكم، وشيئاً فشيئاً إلى الفئة العليا من المجتمع، التي تكون على قاعدة العلاقات الرأسمالية وإزاء "تمنع" المجتمع أو سلبيته في تأييد الدولة، خصوصاً في العقود الأخيرة، تعمد الدولة إلى بناء قشرة اجتماعية بديلة تحلها محل المجتمع وتكل إليها تمثيل المجتمع الغائب، والمنسحب في قوقعته، فتؤلف نقابات "تمثل" العمال والفلاحين كما تشاء الدولة تمثيلهم، وتعيين هيئات مهنية تضع على رأسها أفراداً لا يختلفون عن الموظفين في شيء، وتنشئ صحافة ذليلة تضيف إلى أبواق الحكم بوقاً مكتوباً، وتبث في مختلف المؤسسات الأهلية من اقتصادية وثقافية وعائلية ودينية أزلامها وعيونها وأرصادها. وهكذا يكتمل تمثيل الدولة الاجتماعي، وتمثل للعيان وحدة الدولة والمجتمع، إلا أنها وحدة الشيء وصورته في المرآة: فالمجتمع الذي تعلن الدولة وحدتها معه قشرة كاذبة لا تمثل سوى ظل الدولة على سطح المجتمع. إنه مجتمع بديل صنعته الدولة على مثالها وصورتها.

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

1-5 وهكذا فإن خصائص الدولة التسلطية، من الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع عبر اختراق المجتمع المدني، وإلحاق النظام الاقتصادي بالدولة وقيام نظام الحكم على شرعية القهر والعنف، متوافرة في الأنظمة العربية، رغم الاختلافات بينها واختلاف الطرق التي سلكتها كل منهما للوصول إلى ذلك فإن النتيجة واحدة هي وجود الاستبداد في العلاقة بين المجتمع والدولة. ويتكشف ذلك من خلال:

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقاً.
- عدم وجود تنظيمات مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية.
- الوصول إلى السلطة يتم بغير الطرق الانتخابية النزيهة.
- شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف والإرهاب.
- الدساتير ملغاة، أو معلقة، أو مؤقتة، أو غير معمول بها.
- الحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميداً اعتباطياً.
- نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع والإرهاب.
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي أي غير أوقات الطوارئ المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة.

هذه المؤشرات التي وضعها النقيب (1996، ص: 35) لتوضيح مدى تسلطية الدولة توضح لنا مدى درجة الاستبداد في العلاقة بين المجتمع ودولته في الوطن العربي. ويأتي السؤال البديهي والمنطقي هنا حول ما هي أسباب ذلك؟ أي ما هي الأسباب التي جعلت الدولة مستبدة أو تسلطية في الوطن العربي، أيرجع ذلك إلى الثقافة والموروث التاريخي كما تشير إلى ذلك بعض الأدبيات أم إلى أن جذوره تكمن في مكان آخر. هذا ما نحاول مناقشته في الفقرات التالية.

١.٢ أسباب الاستبداد المعاصر في الدولة العربية:

الاستبداد باعتباره من ظواهر الاجتماع السياسي، لا يولد اعتباطاً ولا يتراكم جزافاً وإنما تحكمه مجموعة معقدة ومتشابكة من الأسباب والشروط والظروف يتداخل فيها الذاتي والموضوعي والداخلي والخارجي، الاقتصادي والثقافي فهو ثمرة مجموعة مركبة من القوى والبواعث المختلفة في طبيعتها، المتفاوتة في درجة تأثيرها، المتشكلة بظروف المكان والزمان.

الواقع أن هناك بعض النظريات التي حاولت تفسير الاستبداد، غير أن العديد منها ركز على جانب واحد، من جوانب الظاهرة، ولكننا نعتقد أن الظاهرة الاجتماعية لا يمكن تفسيرها بسبب واحد، بل أن هناك عدة أسباب تكمن في تكوين الظاهرة وتشكيلها، لتأخذ شكلها النهائي. صحيح أن هناك سبب قد يكون أكثر فعالية من الأسباب الأخرى، ولكن دور العوامل الأخرى أيضاً لا بد من وضعه في الحسبان.

يبدو في الظاهرة المبحوثة هنا أن المدونة الحداثية السياسية المتأتية من احتكاك الوطن العربي بالرأسمالية ودخولها إليه، مع مفاهيمها الجديدة عن التنظيم السياسي للمجتمع، والظرف التاريخي الذي أتت فيه، وطرق تفاعلها مع البنيات الموجودة تكمن الأسباب الفاعلة في استبداد الدولة العربية، ولكن ذلك لا ينفي دور العوامل الأخرى، وبالتأكيد منها دور العوامل الثقافية والموروث التاريخي والبنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية، غير أن طرق اشتغالها في تكوين الظاهرة ليس كما تقدم في الأدبيات المعاصرة وإنما بطرق أخرى سوف نتناولها لاحقاً.

قبل توضيح الأسباب الفاعلة هذه، لا بد أن نستعرض أهم النظريات التي حاولت تقديم تفسير للاستبداد.

2- 1- التفسير النفسي: السادومازوخية: Sadomasochism

يعد تفسير أريك فروم(في كتابه الهروب من الحرية من تلك المحاولات التي تفسر الظاهرة من خلال تحليل سلوك الفرد وشخصيته. ينطلق فروم في تحليله من أن نزعتي "السيطرة-السادية" و"الخضوع-المازوخية" موجودة عند البشر جميعاً أسوياء ومنحرفين، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ومن ثم فإن تفسير ظاهرة الاستبداد، أو بالأحرى تفسير سلوك طرفي ظاهرة الاستبداد، يكمن في تحليل سلوك هذين الطرفين، ذلك

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

أن العلاقة بين المستبد والمستبد به تكمن في هاتين النزعتين. فالمستبد يمارس ويعبر عن النزعة السادية– أي التلذذ بإيقاع الأذى بالآخرين. التي ترتد في نهاية الأمر إلى دافع أساس واحد هو السيطرة على الشخص الآخر، بأن يجعله موضوعاً عاجزاً تحت إرادته. ذلك أن متعة السيطرة التامة على شخص آخر هي ماهية الدافع السادي، فالمحرك لسلوك المستبد هو دافع السيطرة (الخليفي، 2005، ص: 297).
أما المستبد به الخاضع الخانع، فهو يمارس ويعبر عن النزعة المازوخية من خلال الخضوع لشخصية أقوى منه تحرره من ضعفه. ذلك أن النزعة المازوخية في جوهرها تعبر عن "الخوف"، خوف من الذات وما يرتبط بها من حرية ومسئولية، فالمازوخي فرد خائف لا يتحمل ذاته الفردية المستقلة عن ذوات الآخرين، ذلك أن استقلاله يشكل مصدر قلق له لا يطاق، لهذا فهو يبحث عن ذات أخرى أقوى منه، ينضوي تحتها ويخضع لها، ذات تمنحه الأمان، ويشعر من خلالها بالقوة. فالشخصية المازوخية هي في الواقع تعبير عن حل للصراع الذي ينتاب الفرد بين أن يكون مستقلاً وقوياً أو بين شعوره بالتفاهة، وهو حل كما نلاحظ لا يجنح نحو امتلاك القوة، بل ينتهي إلى الخضوع والتلذذ به إن الخضوع للطغاة والمستبدين هو الذي يمنح المازوخيين إحساسهم بالقوة المفتقدة فيزدادون إيغالاً في الخضوع ليزدادوا قوة، ويزول عنهم الخوف الذي يقلقهم والعلاقة بين الطغيان والخضوع (السادية والمازوخية) –بحسب فروم– تعبر عن حاجة متبادلة، هي ما عبر عنها بـ "السادومازوخية" فالطاغية –على عكس مما يبدو– يحتاج إلى موضوعه بشدة ما دام شعوره بالقوة كامناً في واقعه أنه سبب لشخص ما وهو قد لا يعي هذه التبعية على الإطلاق (الخليفي، 2005، ص: 299). والخاضع يحتاج إلى سيده بشدة ما دام شعوره بالقوة كامناً في أنه خاضع لشخص ما. هذا الاحتياج المتبادل هو ما يعبر عنه فروم بـ "التكافل" الذي هو اتحاد ذات الفرد مع ذات أخرى بطريقة تجعل كلاً منهما يفقد تكامل ذاته أو استقلالها ويعتمد على الآخر اعتماداً تاماً، وهكذا يحتاج الشخص السادي إلى موضوعه، بقدر ما يحتاج إليه الشخص المازوخي تماماً.
من الواضح من هذه النظرية أقوى في حالة تفسيرها للعلاقات الفردية وليس للعلاقات الجمعية وخصوصاً العلاقة بين المجتمع والدولة، فلا يمكن أن يكون استبداد الدولة يوجد فقط في الأسباب النفسية للفئات المسيطرة على الدولة، والفئات الاجتماعية العريضة الخاضعة لها. فلا يمكن أن نصف الشعوب العربية كلها بإنها تمتلكها النزعة المازوخية.

٢.٢ التفسير النفسي – اجتماعي: العادة

في تفسيره لظاهرة الاستبداد اتجه لابواسيه (1995، ص: 99) بفكره صوب الخاضعين المُستبد بهم أكثر من المستبدين، وهو يركز على جانب الخضوع في الظاهرة أكثر من جانب الإخضاع، لذلك فهو يتساءل عن السر في انصياع هذا العدد الكبير من الناس لطاغية فرد واستسلامهم له وخضوعهم لأوامره، فنقطة التساؤل عنده هي فعل الرضوخ والانصياع الذي يستجيب به أفراد المجتمع لأوامر المستبد. فهنا الرضوخ هو نتاج لأن قوة المستبد لا يستمدها من ذاته، بل ممن استرقهم واستبدهم، فالمستبد ليس له من القوة إلا ما منحه الناس إياها، وقدرته على إيقاع الأذى وإنزال الشر بهم مستمدة من احتمالهم أذاه وصبرهم بدل مواجهته. وإن كان الأمر كذلك فإن هزيمة الطاغية المستبد لا تستدعي أن ينهض المستبد بهم لمحاربته كي يهزموه، بل يكفيهم الامتناع عن عطائه وبالتالي يسقط كتمثال هائل سحبت قاعدته فهوى على الأرض بقوة وزنه وحدها فانكسر. والخضوع عند لابواسيه يدخل إلى الناس من مدخلين: الإكراه أو الخداع، هذا في أول الأمر، لكن طول تعودهم على الاسترقاق وعناق الأغلال يجعلهم يقتنعون بالعيش خانعين خاضعين إلى الدرجة التي يبدو لمن يراهم أنهم لم يخسروا حريتهم، بل كسبوا عبوديتهم. لنقل إذا أن ما درج الإنسان عليه وتعوده يجري عنده بمثابة الشيء الطبيعي، فلا شيء ينتسب إلى فطرته سوى ما تدعوه إليه طبيعته الخالصة التي لم يمسها التغير ومنه كانت العادة أول أسباب العبودية المختارة.

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

٣.٢ التفسير الاجتماعي: البناء الاجتماعي:

أما موريس دوفرجيه (1977، ص: 302) فإنه لا يبحث عن تفسير الاستبداد في سلوك الفرد على رغم أهميته، إنما يحاول أن يجده في البناء الاجتماعي، فالعامل الجوهري الذي يؤدي إلى ظهور الأنظمة الدكتاتورية: هو تطور مختلف أشكال ونماذج البنيات أو التركيب الاقتصادي- الاجتماعي للعالم الذي نحياه- فالحكم الديكتاتوري ينشأ نتيجة تفاعل عوامل اجتماعية تضرب بجذورها في نسيج البناء الاجتماعي فالدكتاتورية تولد وتشكل خلال مرحلة من اضطراب وعدم توازن البنيان أو التركيب الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات. فعندما تتطور العناصر التي يتكون منها المجتمع بصورة غير متوازنة وغير متكافئة، أي إذا لم يصاحب النظام السياسي التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي والاجتماعي، فإنه سوف ينتج من ذلك تباينات تصبح على مرور الزمن غير محتملة، مما يجعل من تغير النظام السياسي لينسجم مع تلك التغيرات حاجة ضرورية- وملحة. هذه الحاجة تخلق أوضاعاً ملاءمة لظهور الدكتاتورية، ولكن ما يجب أن نلاحظه هو أن التطور المتكافئ لعناصر المجتمع لا يؤدي دوماً إلى قيام نظم دكتاتورية، وذلك في حالة قيام النظام السياسي بإصلاح نفسه بنفسه ومن ثم يعيد الانسجام بين عناصر المجتمع المختلفة، ذلك أن الأزمات الهيكلية تجد حلولاً لنفسها في أغلب الأحيان دون اللجوء إلى الطغيان والدكتاتورية شريطة ألا تكون هذه الأزمات مصحوبة بأزمة في المعتقدات. إذاً لكي ينشأ الحكم الدكتاتوري قد يستلزم توافر شرط آخر إضافة إلى الأزمة البنيانية، هو أن تكون "مشروعية الحكم في أزمة" أي أن تصبح الأصول الأساسية والمبادئ الأولية التي تستمد السلطة سلطاتها منها محل نقد من قبل أفراد المجتمع أو بعضهم، بحيث ينقسم أفراد المجتمع إلى جبهات متعارضة ولا بد من تعرض المبادئ الأساسية للسلطة إلى النقد أو المطالبة بإلغائها واستبدالها.

٤.٢ التفسير الثقافي:

نسبة لأن هذا المنظور هو الشائع بين الأدبيات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستبداد في الوطن العربي سنتناوله بشيء من التفصيل. ينطلق هذا التفسير من مقولة أن الثقافة السياسية لمجتمع ما هي بمثابة خريطة ذهنية تحدد صورة الفرد كفاعل سياسي مقارنة بغيره من الفاعلين، كما تحدد صور العلاقة بينها ونوعية الأفعال وردود الأفعال المتوقعة من جانبهم، لذا يرى أصحاب هذا الرأي أن الثقافة السياسية التقليدية أو الدينية باعتبارها مصدر المواقف والقيم التي تشجع على تكريس الاستبداد أو ترسيخ جذوره. وقد رأى البعض فيها ثمرة مباشرة لسيطرة التقاليد السلطانية العتيقة أو لاستمرار اشتغال السلطة الأبوية والتضامنات القبلية والطائفية. فالاستبداد وفقاً لأحد الباحثين (الوالي، 2005، ص314) لم يكن ظاهرة جديدة في الثقافة العربية أو الواقع العربي المعاصر، بل أنه متأصل ويمتد في جذوره إلى عمق وجود الإنسان العربي، بحيث أصبح التسلط جزءاً من الشخصية العربية. ولا أعني بالتسلط هنا "السلطة" بمفهوم الدولة، بل التسلط كمكون من مكونات الشخصية العربية، وللتسلط في ثقافتنا -كما يقول الباحث- أشكال وصور يمكن تلخصيها فيما يلي:

1. تسلط الموتى على الأحياء، سيطرة التراث.
2. سلطة الأب والشرطي والموظف والمعلم.
3. سلطة الحزن والخوف.
4. تضخيم شعارات الأحزاب والفرق والمذاهب أو جعل ألفاظها تفكر لنا بدلاً أن نفكر فيها.
5. المتحدث في الندوات أو المؤتمرات أو المحاضرات يتبوأ مقعده من الاستبداد ويزعم دائماً بأن الرأي الذي يطرحه أو النص الذي يستشهد به أو محاضرته في غاية الوضوح والدقة.

فقضية الاستبداد وفقاً لهذا الاتجاه ليست مجرد أن الدول العربية تقع تحت نظم ملكية أو عسكرية مما يجعل الحكم وراثة أو شوكة، وليست مجرد أن هناك قوانين طوارئ وقوانين استثنائية تكبل الحريات، وليست وجود أحكام عرفية وأجهزة أمن وبوليس وجيش ومخابرات واعتقالات وسجون وتزييف لإرادة الشعوب عبر

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

انتخابات مزورة، وتأليه للحكام واستلاب الوعي لدرجة إسباغ القدسية الإلهية أو شبه الإلهية على الحاكم والتعددية الشكلية لحساب قوة واحدة مسيطرة كانت فرداً أو نخبة أو حزباً، وليست القضية حتى في انعدام فرصة تداول السلطة، كل هذا من وجهة نظر هذا التوجه، ليس هو سبب الإشكالية السياسية وتعثر الحرية والديمقراطية في الواقع العربي، وإنما الإشكالية تعود إلى "عمق الموروث الثقافي بعد أن ترسخ في الثقافة الشعبية وأصبح جزءاً من الوعي القومي.

يصور حسن حنفي (1998، ص: 125) أزمة الحرية والديمقراطية في الواقع العربي بأنها "تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، وما تبقى فيه من تصور هرمي أو مركزي أو رأسي للعالم، يعطي الأعلى ما يسلبه من الأدنى. الأعلى يأمر والأدنى يطيع كما هو معروف في الثنائيات التقليدية الموروثة".

والغريب هو تعدد، بل كثرة أصحاب هذا النوع من التحليل، فلننظر على سبيل المثال إلى النماذج التي عددها إيليا حريق (23:2004)، مثل عبد الله حموري في كتابه الشيخ والمريد: قواعد الذهنيات والمسالك في السلطوية المغربية، أو هشام شرابي في كتابه البنية البيطريكية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، وفؤاد إسحاق الخوري في كتابه الذهنية العربية: العنف سيد الأحكام.

وينقل إيليا حريق (23:2004) عن أحد نماذج هذه التحليلات، والتي يقول فيها أيلي خدوري "ليس هناك من التراث الإسلامي شيء مما يجعل أفكاراً منظمة كالحكم الدستوري والتمثيلي أليفة أو قابلة للفهم" كما ينقل ملاحظة الخوري "أن لنزعة الاتجاه نحو الداخل ضمن البنية الاجتماعية ذات الروابط الوشائجية التي تؤثر مباشرة في مفهوم الحرية بين العرب. فليس الحر عندنا من يمارس حرية التفكير والإبداع والتعبير عن الذات الخلاقة، إنما هو من استطاع حماية النفس من الآخرين تجنباً للسيطرة". وإذا تجاوزنا نسبياً منطق "الإرث الموروث" في الثقافة لنرى منطق الذين ينظرون إلى الثقافة العربية المعاصرة بالمعنى العام، نجد علي أسعد وطفة يقول: "الثقافة العربية تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر والتسلط التي تضرب جذورها في العائلة والمدرسة والحياة العامة" ثم ينقل عن مصطفى صفوان قوله: "إن الثقافة العربية مشبعة بروح العنف وغنية بمظاهره وأن العنف يدخل في نسيج العملية التربوية، وبالتالي فإن السمة التسلطية تعود إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي".

وهنالك من يربط بين "الجذور التاريخية" وممارسات المؤسسية الحديثة (عبد الله، 2005، ص: 391)، فيرى الاستبداد العربي ظاهرة اجتماعية ثقافية ذات جذور تاريخية وليست ظاهرة سياسية رسمية، ويوجه فرحات الاهتمام لمؤسسات المجتمع المدني الراهنة من أحزاب ونقابات واتحادات مهنية وتجمعات ثقافية وأندية رياضية واجتماعية، مؤكداً أنها أبعد ما تكون عن القيم والممارسة الديمقراطية. وفي معرض التحليل والتفسير الذي اضطلع به هذا النموذج فإنه يشير إلى ثقافة الاستبداد الغالبة في كل حنايا البناء الاجتماعي العربي، هذه الثقافة بعينها هي التي تقوم بتغذية التطرف اللاعقلاني الذي تفشى في المجتمعات العربية والمحصلة من وجهة نظر هذا النموذج تتمثل في القاعدة التي يتم تفصيلها على مستوى الحاكم–والمحكوم، وهي إنْ كان أهل الحكم يحتكرون السلطة فإن أهل التطرف يحتكرون الحقيقة.

ويرى الطاهر لبيب (42:1992) أنه في المجال الإسلامي قد تشكل برادايم الطاعة استناداً للتأويل من القرآن والسنة، وهذا البرادايم هو الذي سيطر في السابق وما زال يسيطر وبالتالي فإن الديمقراطية كمطلب اجتماعي هي غير موجودة في الوطن العربي، فيقول في ذلك "إن مبرر الرجوع إلى النمط السائد في منظومات الفكر الإسلامي الوسيط هو امتداده في بنية المجتمع المدني العربي المعاصر، وهذا الحضور هو حضور أوسع وأعمق في معناه الأنثروبولوجي–ثقافي، كان ولا يزال محدداً مهماً. بمعنى التأثير–رسم الحدود في تكوين رؤى العالم وفي صياغة الآراء والمواقف السائدة. فقد تواصل سند "حجة الإسلام" –يقصد الغزالي– وانقطع سند ابن رشد. وفعلاً "الأرثوذكسية" هي الغالبة اليوم شعبياً ونخبوياً، وهي التي تستثمر، كمحصلة إنثربو– ثقافية وللبراديم الفقهي وللسلوك أيضاً، لا من قبل حركات الإسلام السياسي فقط، وإنما كذلك من قبل النخب الفكرية والسلطة السياسية، لذلك فإن تناول القضايا الكبرى في المجتمع العربي المعاصر– بخاصة منها ما اتصل بحرية الفرد في مواجهة أنظمة الحكم– لا بد أن يمر بها مهما

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

كان موقفه منها، والافتراض هنا أن ما حصل منها في تركيبة الشخصية القاعدية للإنسان العربي لا يحفزها على صياغة مطلب الحرية الذي من دونه لا يتسع مجتمع مدني أساس ديمقراطي.

يعمم كمال المنوفي في دراسته للحالة المصرية نتائجها على باقي المجتمعات العربية، فهو يطرح سؤال إلى أي حد تتسق ثقافة الشعب المصري (والعربي) مع الديمقراطية كنظام حكم؟ الجواب هو أن النظام الديمقراطي يقتضي نسقاً ثقافياً يتكون من العناصر الآتية: الشعور بالاقتدار السياسي، والإيمان بالمشاركة السياسية وتوافر روح المبادرة والتسامح الفكري المتبادل ولا شخصانية السلطة، وما دام الهدف هو "الكشف عن حقيقة عدم الاتساق بين مضمون الثقافة السياسية والديمقراطية" فلا غرابة إذاً أن يتضح منذ البداية أن الثقافة المحلية غير مواتية لمأسسة الديمقراطية وأن الاتجاهات السائدة هي الاتكال واللامبالاة وشخصنة السلطة (الهرماسي، 1989، ص: 26).

إذاً لقد أكدت معظم الدراسات التي تتبنى هذا المنظور على أن الثقافة السياسية في الوطن العربي تعد من حيث بنيتها ومحتواها عاملاً أساسياً لتكريس ظاهرة التسلط والاستبداد، وهو ما يعني من الناحية العملية عرقلة عملية التطور الديمقراطي، حيث إن الديمقراطية ليست قوانين ومؤسسات وإجراءات فحسب، ولكنها تتضمن إلى جانب ذلك وغيره قيماً ثقافية وسياسية، مثل التسامح والاعتدال والمشاركة والقبول بالتعدد والاختلاف والإيمان بالحلول الوسط وبالطرق السلمية في حل الخلافات والصراعات. ونظراً إلى أن الثقافة السياسية لا تتضمن مثل هذه القيم، بل تتضمن في المقابل قيماً مضادة لها، مثل: الخنوع والطاعة، والشك وعدم الثقة في السلطة والسلبية وغيرها، فإن تلك القيم تعوق عملية التطور الديمقراطي ولا تتلاءم معها. ويركز هذا المنظور على أن خبرات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها المواطن العربي منذ ولادته وعبر مختلف مؤسسات التنشئة، تكرس لديه هذه المنظومة من القيم، حيث إن عملية التنشئة يغلب عليها الطابع التسلطي، سواء في الأسرة، أو المدرسة، أو الجامعة، أو النادي وغيره، وهو ما يطبّعه منذ نعومة أظافره على التلقين والتلقي وعدم إبداء الرأي وعدم المشاركة وعدم القدرة على الحوار. ومن المؤكد أن شخصاً بمثل هذه الخبرة من التنشئة لا يُنتظر منه أن يشارك بفاعلية في الحياة السياسية وخاصة أن النظم الحاكمة لا ترحب بالمشاركة السياسية الحقيقية وتحرص أشد الحرص على تفريغ المشاركة من مضمونها الحقيقي (إبراهيم، 2005، ص: 109). بجانب ذلك، ركز شق آخر لهذا المنظور على المصادر الإسلامية لهذه الثقافة عاداً إياها لا تتلاءم مع الديمقراطية. فالإسلام بحسب هذا المنظور يجعل السيادة لله وليس للشعب، كما أنه لا يقر مبدأ تعدد الأحزاب حيث لا يوجد في الإسلام سوى حزب الله وحزب الشيطان، أضف إلى ذلك أن فكرة الديمقراطية لا تحظى بالقبول من قبل التيارات الإسلامية السلفية الراديكالية باعتبارها نظاماً غربياً تطبقه الدول الغربية العلمانية وتريد فرضه على المسلمين. وبالمقابل تنظر هذه التيارات إلى الشورى الإسلامية على أنها تمثل نظاماً بديلاً للديمقراطية، بل أيضاً أكثر اكتمالاً وتحقيقاً للمقاصد الإسلامية منها.

لكن رغم الشعبية التي يحظى بها هذا المنظور كما نلاحظ من العرض السابق لأدبياته إلا أنه يركز على القشرة الخارجية للظاهرة ويبتعد عن الأسباب الفاعلة في تكون ظاهرة الاستبداد في الوطن العربي. فهذه الدراسات تفترض علاقة موازاة بين المجال السياسي والمجال الثقافي، وتحاول إرجاع نقائص الأولى إلى سلبيات الثانية، وذلك بالتركيز على السمات السلبية في الشخصية العربية وبالاستناد إلى مقولات لا تاريخية في بعض الأحيان عن المجتمع العربي.

فكل هذا النقد والتحميل على الثقافة العربية، الموروث منها والمعاصر ينتج جماهير "مهيأة لقبول الاستبداد" بل ومتواطئة معه، وذلك من دون تحميل أي قدر للأسباب والظروف التي تعيش في ظلها هذه الجماهير من أمية وجهل وفقر وتدني مستويات التعليم والمعيشة والرعاية الصحية. بل إن الجماهير المهيأة للسلطة الاستبدادية ينحصر كل أملها في أن يكون المستبد "عادلاً". ولكن ليس من منطق الأشياء أن نحكم على ثقافة ما بما فيها من سلبيات فقط، هذا بفرض التسليم جزئياً بصحة هذه الانتقادات، فالثقافة كما ذكرنا من قبل ليست مكونات ثابتة ساكنة جامدة مطلقة منغلقة تصلح لكل زمان ومكان أو لكل مجتمع وبيئة، بل هي متطورة باستمرار متغيرة مرنة نسبية منفتحة متحولة تتجه لتغير الأحوال والأوضاع والأزمنة

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

والعلاقات الداخلية والخارجية، وليس المجتمع العربي كما يلحظ ذلك حليم بركات (2000، ص: 629) "كائناً تاماً مكوناً جاهزاً ومخلوقاً في البدء فيدور في دائرة لا يخرج عن مداها كأنه صنع لأن يكون شيئاً واحداً وإلى النهاية، بل هو متطور في هويته وثقافته وحتى مقدساته بحسب أوضاعه وظروفه وصراعاته المستجدة باستمرار من أجل التحكم بمصيره وموقعه في خريطة الأحداث التاريخية". فإلقاء "ذنب" استمرار الاستبداد على الثقافة فقط يعني تبرئة كل الأسباب الأخرى والتعمية عليها أو كما يقول حريق "إنه تكتيك انحرافي يخدم صاحبه ويعفيه من مغبة مواجهة الطغيان السياسي المتمثل فعلاً ببنية نظام يحتكر مواقع النفوذ ويستحوذ عليها" (حريق، 2000، ص: 17). إن المقولة التي تفترض هيمنة الذهنية السلطوية في المجتمع، أي أن المجتمع يشكل عائقاً مانعاً لقيام النظام الديمقراطي، لا دليل قاطع يؤيدها، بل أن هناك عوامل أخرى قد تكون أهم في تفسير الترادف بين الذهنية السلطوية في المجتمع وبين الحكومات الاستبدادية، فحتى وإن سلمنا بأن الذهنية السلطوية هي السائدة في المجتمع العربي، فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى الاستنتاج بأن الأبوية السلطوية في العائلة أو غيرها من الهيئات الاجتماعية تحول دون قيام الديمقراطية السياسية، فهذه الذهنية لا تشكل مانعاً قاطعاً لها. والدليل على ذلك أن الشخصية السلطوية كانت شائعة في مجتمعات نظامها السياسي ديمقراطي، دون أن تؤدي إلى زوالها. فالرجل في إنجلترا وامريكا حتى أواخر القرن التاسع عشر، كان مسيطراً على المرأة كلياً، كما أن الأب كان يتمتع بسلطة قاهرة على الأبناء وبسلطة مماثلة على عماله أو موظفيه كرب عمل. أما المرأة فقد كانت ملزمة بطاعة زوجها، فقد كان القانون يجردها من حق الملكية فور عقد الزواج ويفرض عليها تسجيل ملكيتها باسم زوجها (حريق، 2000، ص: 27). وهذا يؤكد أن الديمقراطية السياسية قد تقوم في بيئة اجتماعية تسود فيها الذهنية السلطوية. فالديمقراطية قد ظهرت أولاً بين أقلية من الأقطاب الأقوياء كانوا بمثابة الأنداد اتسعت حلقتهم مع الزمن لتشمل جميع المواطنين المتنوعي المقامات.

كما أن الثقافة التي تسيطر على المجتمعات العربية، من حيث هي رأسمال متراكم ووعي نظري، ومن حيث منظوماتها القيمية السلوكية، ليست بثقافة تقليدية، كما يدعي أصحاب هذا المنظور الثقافي، ولكنها ثقافة حديثة بالمعنى الحرفي للكلمة، على الرغم من تعرضها للتشويه الشديد أحياناً، وكونها مليئة بالثغرات والنقائص والتأويلات الخاصة. إن هذه الثقافة هي التي تتحكم بقراءة الناس وفهم التراث والتقاليد العملية والنظرية بما في ذلك النصوص الدينية، وهي التي تفسر طبيعة التأويلات الثوروية أو الانقلابية التي تسود اليوم في المجال السياسي، إن ضعف نضج الرأي العام وافتقاره إلى ثقافة سياسية حديثة يعكس انعدام الجهد المبذول من قبل النخبة المحلية في سبيل تكوين هذا الرأي العام، كما يعكس شروط الحصار الذي فرضته النظم القائمة عليه كي يبقى بعيداً عن تيارات التطور الفكري والسياسي العالمية (غليون، 2001، ص: 435). وبناءً عليه يجب أن نركز على أن السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية لا يرجع إلى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تشوهات بنيوية عملت على غياب أو تغيب القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على التأثير على النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي افتقار الحركة إلى قوة دفع حقيقية. وعندما نتحدث عن قوى اجتماعية وسياسية منظمة فنحن نتحدث في الوقت نفسه عن الوعي الذي يميز هذه القوى ويرشدها، كما نتحدث عن مجموعة من الممارسات التي تميزها وتحدد هويتها ومنهج عملها وقدرتها على الحركة والإنجاز، فوجود مثل هذه القوة شرط أساسي لتحويل أزمة النظام التسلطي إلى مدخل لبدء عملية ديمقراطية بدءاً من تحقيق التعددية السياسية والفكرية.

وأخيراً يمكن القول إنه ليس هناك من حضارة لا تشتمل على عناصر تتلاءم مع القيم الديمقراطية، وليست الحضارة العربية باستثناء من ذلك. صحيح أن المكون الإسلامي يطغى على سائر العناصر التي تتألف منها الحضارة الإسلامية، الأمر الذي وجه إليه العبء الأكبر في تفسير إعاقة الديمقراطية، إلا أن الإسلام موسوعة ضخمة ومركبة، فمن نشد الديمقراطية وجد لها في الإسلام مهداً وهدباً، ومن نشد أنظمة أخرى وجد في الإسلام ضالته أيضاً. ونحن لا نخطئ هذا أو ذاك، فالإسلام حضارة واسعة المعالم، معقدة الأوصال، ومتشعبة الفروع، تحتمل التأويل وتحمل المؤمن على التوسع في النظر (حريق، 2001، ص: 22). فمرونة النص في الدين الإسلامي تحتمل أكبر قدر من التأويل كما قال علي بن أبي طالب

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.

"حمال أوجه" فكما تستخدمه بعض الأنظمة لتبرير التسلطية، يستخدمه معارضيه أيضاً ليثبتوا أن الإسلام يحض على الشورى والديمقراطية، ونحن إذا ركزنا على النصوص المكية في القرآن نجد أنها تحض على التسامح وعدم الغلو والتعامل بالحسنى والعدل والمساواة وهي مرتكزات أساسية في النظام الديمقراطي.

٥.٢ الاستبداد الحداثي

إذاً ما الذي يمكن أن يفسر استبدادية السلطة في الدولة العربية المعاصرة؟ في الواقع العربي، يزعن الناس للسلطة، ليس لأنهم مطبوعون على الخضوع، ولكن بسبب التسلط الذي يمارس عليهم وبسبب أجهزة العنف التي تتملكها السلطة وأساليب القهر والقمع وتهديد مصادر الزرق، أي أن هناك أسباباً موضوعية تكمن وراء استبدادية السلطة العربية، وتكمن أسباب الاستبداد المعاصر في الدولة العربية الحديثة، في السلطة الجديدة التي أفرزتها التطورات في أوروبا، والمتمثلة في التنظيم السياسي للمجتمع، والذي أدخل للوطن العربي في القرن التاسع عشر، عندما حدث الاحتكاك مع الرأسمالية التي أنتجت الدولة الحديثة التي تتميز بقدرتها الهائلة على تنظيم بنى المجتمع واختراقه، وذلك بتسيّد الدولة البيروقراطية الحديثة على المجتمع من خلال توسيع قدرتها على تنسيق البنى التحتية (the infrastructure، coordinate) بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتدادا لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع (النقيب، 1996، ص:21). والواقع أن هذا النوع من الحكم الاستبدادي ظاهرة حديثة ظهرت في القرن العشرين وهو يتصل بالدولة وترتيباتها المؤسسية وليس الحاكم فقط من حيث إساءته استعمال سلطاته، إذ أن الأمر لو كان كذلك لكان تفسير الاستبداد في السلطة العربية المعاصرة بأنه هو مجرد استمرارية لما كان موجود في تاريخ العرب من تسلط أقرب للصدقية.

فالدولة البيروقراطية الحديثة، التي تكمن جذور الاستبداد العربي فيها، ولدت في أعقاب الثورة الفرنسية، وتمخضت عنها اضطرابات القرن التاسع عشر، وتسمى عادة بالدولة الليبرالية، فقد كافحت جموع السكان في أوروبا بشكل متميز لتقييد سلطتها بالدساتير والقوانين، مما حد كثيراً من ممارسة سلطاتها الاستبدادية، ولكن التسلط الناشئ من قدرتها على التنسيق البيروقراطي للبنى التحتية للمجتمع الحديث كانت عالية. والدولة التسلطية هي الشكل المكتمل للدولة البيروقراطية الحديثة، التي انتشرت انتشاراً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث بعد مرحلة انحسار الاستعمار، فقد امتلكت ناصية الاستبداد من مصدريه التقليدي والحديث، وهو ما نطلق عليه الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع.

أدى ظهور الدولة البيروقراطية المركزية (بأجهزتها وجيشها ومؤسساتها الدينية) إلى تغيير الأسس التي كانت تقوم عليها مؤسسات الحكم المطلق. وكان من شأن هذه الابتكارات التنظيمية أن تدخلت الدولة بشكل لم يسبق له مثيل في حياة الشعب فأدخلت بالتالي عنصر الراديكالية (أي الجذرية في تصور المسائل الاجتماعية) والشعبوية (Populist) أي تعبئة السكان للمساهمة في العملية السياسية تحت تأثير الأيدولوجيا الشعبية. من هذه العناصر الثلاثة شهدنا ميلاد الدولة القومية (Nation state) التي حسب تعبير ماركس، كنست كل رموز العصور الوسطي البالية، وهيأت التربة لظهور الدولة الحديثة، وزرعت بذرة انهيار إمبراطوريات الحكم المطلق اللاقومية التي كانت تشتمل على قوميات وإثنيات عدة (النقيب، 1996، ص: 25).

والمهم في الأمر هو أن أغلب دول أوروبا الغربية التي شهدت ميلاد الدولة الحديثة، نجحت عبر ثورات وحركات تمرد ونضال طويل في تقييد الدولة البيروقراطية الحديثة بالدساتير والقوانين، فكان ميلاد الليبرالية الدستورية – البرلمانية، كما وصلت إلى الوطن العربي في الربع الأول من القرن العشرين. وقد قامت الدولة الليبرالية على أسس ثلاثة معروفة: فصل السلطات، رقابة المجتمع على الدولة، خضوعها نفسها للقوانين التي تسنها (بالرغم من أن الاقتراع المباشر لكافة فئات الشعب لم يتحقق إلا في فترة متأخرة) بحيث أصبح ممارسة السلطة في هذه الدولة هيجمونية بالتعبير الغرامشي (أي بالرضي الطوعي للمحكومين على اعتبار أن الطبقة الحاكمة تمثل مصالح الأمة). ولكن عند انتقال هذا النمط من السلطة إلى العالم الثالث– والعالم العربي منه بالطبع– أصابت الدولة البيروقراطية الحديثة التشوه من حيث أن الدولة افتقرت

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

إلى القيود والضوابط الدستورية الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، فإن النظام الاقتصادي للدولة البيروقراطية التسلطية وهو رأسمالية الدولة التابعة، هو تشويه لنمط الإنتاج الرأسمالي، وأصبحت الدولة بذلك تستمد استبدادها لا من مصادر الاستبداد التقليدي باحتكار الحكم (مركز السلطة) فسحب وإنما بشكل أكثر تعقيداً وخفاءً وفعالية، أي: من قدرتها الفائقة على تنسيق البني التحتية للمجتمع، واختراق المجتمع المدني على مختلف مستوياته ومؤسساته.

يلاحظ أن نمو أجهزة ومؤسسات الدولة في الوطن العربي وعملية التحديث فيها كانت بصورة أكبر مما حدث للمجتمع، مما أدى أن يكون هنالك تحديث من دون حداثة، حيث أصبحت الدولة تمتلك كل أذرع وأدوات السيطرة الحديثة، التي تتجسد في مؤسساتها الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، فضلاً عن البيروقراطية المتجذرة وكل هذا على حساب مجتمع مفكك الأوصال وعاجز عن وضع حواجز لهذه السلطة. ومنذ هذا التاريخ اختلفت علاقة الدولة بالمجتمع عما كان موجوداً سابقاً في تاريخ الوطن العربي. فالعلاقة في التاريخ العربي الإسلامي كثيراً ما اختلفت في مرحلة ما بعد محمد علي باشا. إذ كانت الدولة قليلة التدخل، نادرة الاحتكاك بالمجتمع بمعناه الأوسع، وكانت السلطة تمارس في العاصمة ولا تكاد تتجاوزها، وكان المجتمع يقوم بمعظم، إن لم يكن بجميع الوظائف الحضارية أو الوظائف التي تمارسها الدولة في عصرنا الحاضر. فالدولة في مرحلة ما قبل محمد علي باشا لم تكن وظائفها تتجاوز أربعة مجالات هي (عارف، 2005، ص: 535):

1. الحماية الخارجية من الاعتداء الأجنبي عن طريق تأمين الثغور.
2. تحقيق الأمن الداخلي وحماية الإنسان من الاعتداء من قبل أي طرف من أطراف المجتمع، سواء كان هذا الاعتداء جسدياً أو مالياً أو غيره، وذلك من خلال نظام الشرطة، ومؤسسة الحسبة.
3. الفصل في المنازعات وحفظ الحقوق وتحقيق العدل، وكان ذلك من خلال مؤسسة القضاء وولاية المظالم.
4. حماية الفقير وغير القادر والضعيف من خلال عمليات إعادة توزيع الثروة المتمثلة في دواوين الخراج والأرزاق والمكوس والزكاة.

وما عدا ذلك فقد ترك للمجتمع. لذلك كان المجتمع مستقلاً عن الدولة بدرجة كبيرة ينشئ ويدير ويمول مجمل الوظائف اللازمة لسد الحاجات الاجتماعية الأساسية، ولم يكن معتمداً على الدولة وتابعاً لها، ومن ثم لم تكن الدولة متحكمة فيه وفي سلوكياته كما هو حادث الآن بالرغم من أنها كانت مستبدة باحتكارها مركز السلطة، ولكن فساد الدولة واستبدادها لم يكن له الأثر نفسه القائم في عالم اليوم. فالفرد تاريخياً لم يكن يتماس أو يحتك مع الدولة في العموم، إلا مرات محدودة. ومن ثم كانت معاناته من استبدادها محدودة، أما في الدولة العربية المعاصرة، فقد أصبحت هذه الدولة هي التاجر والصانع والزارع والمعلم والطبيب وكل شيء في حياة الإنسان، بحيث تربط الإنسان بخيوط من جميع أجزاء جسمه بأطرافها وذيولها، وبناءً على ذلك يكون استبدادها الشديد الخطورة والعظيم التأثير، جوهرياً في حياة الإنسان.

ولعل السلطوية الجديدة التي احتكرتها الدولة لنفسها في جميع أقطار الوطن العربي، رغم اختلاف تجاربها وتكويناتها، أدت بالدولة إلى قمع المجتمع ومؤسساته بكل الوسائل ومنعها من الحركة والنمو وفرض الحصار عليها، مما أدى إلى توحيد السلطة عامة في المجتمع كمقدمة لاحتكارها المطلق من قبل الفئة الحاكمة، وجعلها جميعاً سلطة سياسية ثم بالضرورة سياسية– بيروقراطية، ومنع أي شكل من أشكال السلطة الاجتماعية التي تقوم على إنتاجها والتعامل بها والتنافس عليها في كل المؤسسات الأهلية والمدنية. والواقع أن تدمير المجتمع المدني لا يعني شيئاً آخر سوى تدمير هذه السلطات المدنية الوسيطة وحرمانها من التكون، وإلغاء مبدأ وجودها حتى لا تشكل حاملاً ممكناً لبذور بناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحد من سلطة الفئة الحاكمة أو تهدد احتكارها المطلق لسلطة الدولة (غليون، 1992، ص: 746). وجاء هذا كنتيجة لأن دولة "الاستقلال" العربية لم ترث عن إدارات الحماية الأجنبية أو لاستعمار الهياكل والمؤسسات فحسب، بل ورثت عنها أكثر من ذلك، أسلوب إدارة الحكم ونمط العلاقة بالمحكومين. فقد حافظت الدولة العربية على القوالب والأجهزة نفسها التي ورثتها من الحقبة الاستعمارية، كما حافظت على

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

العلاقة ذاتها بالمجتمع، وهي في مجملها علاقة انفصالية وعمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته بصورة فوقية. ولعل هذا يدل على أن الدولة موجودة ككيان قانوني وسياسي، ولكن لأنها لم تكن إفراز طبيعي لتطور المجتمع، لم تستطيع أن تثبت وجودها ككيان مجتمعي، لذلك لجأت إلى احتواء المجتمع وقمعه.

وبما أن الحالة الإمبريالية التي أتت بهذا الكيان قائمة في جوهرها على مبدأ مراكمة التوسع وتعظيم الربح، فإنها لم تكن معنية بتصدير المؤسسات السياسية المدنية إلى عالم ما وراء البحار، بقدر ما كانت معنية بإخضاع السكان المحليين وبسط اليد على الثروات العامة. وهذا ما يجعل منها ظاهرة استبدادية تعسفية بامتياز. وكما تكشف حنا آرنت، فإن أهم ملامح المشروع الإمبريالي تتمثل في الأبعاد التالية (بوشلاكة، 2005، ص: 87):

1. تصدير أدوات السلطة السياسية، أي مؤسسات الإكراه والإخضاع دون المؤسسات السياسية المدنية، وهذا يعني إعطاء الأولوية القصوى لتصدير أدوات العنف، وعلى رأسها جهاز الجيش والأمن، على حساب المؤسسات المدنية والقوانين المنظمة الضابطة للاجتماع السياسي. وبذلك أضحى العنف المنظم في أجواء التوسع الإمبريالي حالة راسخة في إدارة الشأن السياسي، وتأسيساً على ما سبق بيانه انفصال وتباعد متزايد بين ما سمته بـ "الأدوات السياسية" (Political means) و"المؤسسات السياسية" (Political Institution). فالأدوات السياسة التي كانت مترابطة مع المؤسسات السياسية (مثل البرلمان ومؤسسات الرقابة الدستورية والقضائية المستقلة) في المراكز الإمبريالية، انقطعت عنها لاحقاً في مواطن التمدد الإمبريالي ومن ثم أصبحت أدوات العنف طليقة اليد في إدارة شئون المستعمرات من دون وجه من وجوه الرقابة والضبط.

2. تتأسس الإمبريالية على دعامة أساسية هي طبيعة سلطوية إكراهية يتمثل قوامها في الجيش والبوليس ثم الجهاز البيروقراطي. وهذه الأخيرة واحدة من أهم أدوات لعبة التوسع الإمبريالي، فهي سلطة تعسفية خاضعة لرهانات وتوجيه إداري لعنف الذين يتوارون خلف الجهاز البيروقراطي بإصدار المراسيم والأوامر السرية بغية السيطرة على الأهالي وإخضاعهم لتنظيم شئونهم ومعاشهم.

هذه الآلية الراسخة في نمط الحكم الإمبريالي على نحو ما كشفت عنه حنا آرنت، لم يشهد تغييراً يذكر بعد الاستقلال وحلول الحكومات المحلية محلها. فحادثة الاستقلال لم تزد في حقيقة الأمر عن استبدال الإداريين الأجانب بإداريين محليين، ولكن جوهر العلاقة بين نخبة حكم المحيط الشعبي وبنية الدولة بقي هو نفسه تقريباً.

حاولت نخب ما بعد الاستقلال إكمال عملية التحديث التي بدأها المستعمر وهو ما ترجم بعقيدة التقدم، وأصبحت الدولة ترى نفسها كأداة من أدوات إكمال عملية التقدم هذه. وبالتالي فهي مركز العملية التغيرية ومرجعها. فغاية الدولة ومصدر معاييرها الاخلاقية التي تقيس بها درجة نجاحها وفشلها، هو التقدم الاقتصادي، ولا مانع من التضحية بقيم الحرية والعدالة والمساواة إذا بدر ما يوحي بأن احترامها يمكن أن يقف عقبة أمام هذا التقدم عندما ترتبط ترجمته بمعدلات النمو الاقتصادي، ولا التضحية بالتقدم الاقتصادي إذا ارتبط ذلك بضمان الحريات الفردية والجماعية، أو النخبوية. وما كان من الممكن لأخلاقية التقدم هذه التي رفعت إلى حدها الأقصى، إلا أن تقود إلى التطرف إن لم نقل إلى مفهوم الثورة الدائمة، ومن ورائها إلى تطوير المفهوم الأخطر لدولة الثورة التي تعني في الواقع التشريع العلني والرسمي وباسم التقدم الاجتماعي، ومن أجل تسريع وتائره، لغياب دولة القانون، أو جعل خرق هذا القانون سياسة رسمية للدولة ونمطاً للحكم (غليون، 1994، ص: 43).

والملاحظة الرئيسية التي يمكن أن يشار إليها هنا، هي أنه بقدر ما يشير نموذج دولة التقدم إلى استبعاد المشاركة الشعبية الفعلية في الحياة السياسية، فإنه يؤكد على هذه العلاقة الوثيقة وشبه الحرة بين الطبقة الحاكمة والدولة. فالمشكلة الحقيقية التي تعانيها السلطة ليس فقط اختلاط السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية أو القضائية، وهي مشكلة كلاسيكية في الدولة الحديثة الديكتاتورية أو الاستثنائية، ولكن أكثر من ذلك وأبعد من هذا، هو اختلاط الدولة نفسها وتماهيها مع الطبقة الحاكمة أو الفئة التي تسيطر عليها

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

وتتحكم بجهازها. وهذا مصدر النزوع الدائم لدى النخبة والدولة التي تحملها إلى تقديم نفسها بوصفها طليعة اجتماعية، سياسية أو فكرية، أي مرشداً للأمة لا ممثلاً لها، والترجمة المباشرة لهذه الروح الطليعية التي تتماهى مع الدولة، هي إعطاء النخبة والفئة الحاكمة لنفسها حرية المبادرة الكاملة، في تقرير طبيعة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي ينبغي إتباعه والذي يعبر عن معيار التقدم وحاجاته في هذه المرحلة أو تلك. إن استشارة الشعب في مثل هذا البرنامج ليست غير مطروحة فحسب، ولكنها تبدو من وجهة نظر النخبة التي تستمد شرعية احتكارها للسلطة من قدرتها الاستثنائية المدعاة على إدراك حاجات التقدم، وكأنها تشكيك بدورها وتخل عن مسئوليتها. والعلاقة الخاصة التي تنشأ في هذا النمط أي بين التقدم كغاية والنظام كأداة "الدولة"، تعمل بالضرورة على إعادة إنتاج النخبة الاجتماعية كنخبة متماهية مع الدولة. وهي تؤكد تاريخياً هذا التماهي بصورة متعاظمة بين الدولة والنخبة في مواجهة المجتمع.

وبالتأكيد فإن هذه المواجهة كانت نتيجتها لصالح الدولة والنخبة المسيطرة عليها وذلك لأن الوصول للتقدم كغاية أو العملية التحديثية لصالح تقوية أدوات وأذرع سيطرة الدولة مقابل تجريد المجتمع من إمكانية الحماية والحصانة. الوجه الأبرز لظاهرة التحديث المشوه هذه، ما نشهده في الواقع العربي من اختلال بائن بين دولة تزداد قدرة على الضبط الرقابي، والردع العقابي مصحوب بنزعة تدخلية هائلة في فضاءات الحياة الخاصة والعامة، مقابل مجتمع متذر مقطوع الأوصال. وقد سميت هذه العملية في بعض الأدبيات بـ "التحديث من دون حداثة" بمعنى التوظيف الأداتي للتحديث لصالح هياكل ومؤسسات الدولة وآليات السيطرة، ولكن من دون إشاعة فضائل الحداثة السياسية والاقتصادية بين أفراد المجتمع من قبيل احترام الذاتية الإنسانية، وفصل الدولة عن المجتمع السياسي، واستقلال السوق عن تدخلية الدولة.

لعل المتابع لمجريات الأمور في كثير من الدول العربية يلحظ مستوى "الترشيد الحداثي" الذي بلغته وزارات الداخلية العربية بأقسامها التخصصية المعقدة والكثيرة، وعلى رأسها أقسام البوليس والاستعلام مقابل ما تشهده مرافق المجتمع ومؤسساته من عطالة وتخلف هائلين. فالحاسب الآلي وبرمجيات الكمبيوتر المتطورة مثلاً وجدت طريقها إلى مختلف قطاعات الأمن والاستخبار، ولم تجد طريقها بعد إلى المدارس والجامعات والإدارات والبلديات وغيرها من المؤسسات العلمية والمدنية والتي يتعلق سير وظائف المجتمع بها (بوشلاكة، 2005، ص: 95).

وإذا كانت الحداثة السياسية والاقتصادية في مواطنها الأصلية قد تمازجت فيها المكاسب التحريرية بالتشوهات الأداتية على نحو ما يفصح عن ذلك أهم منظري الحداثة، الفيلسوف والاجتماعي الألماني (يورغن هابرماس)، فإن هذه الحداثة في العالم العربي قد تحولت إلى آلة ضخمة للتحكم والضبط الرقابي، ولم تر منها شعوب المنطقة إلا وجهها العنفي المقيد للسلوك. ولا يعود الأمر بالضرورة إلى خلل جوهري في الحداثة في حد ذاتها بقدر ما يعود إلى ظروف تلقي هذه الحداثة في هذه المنطقة من العالم والتي تمت في مجملها ضمن مناخات التوسع العسكري الامتدادي الإمبريالي وبما أن هذه الحداثة كانت منتوج أوضاع السيطرة الخارجية، ولم تكن انبثاقا داخلياً مستجيباً لحاجيات المجتمعات المحلية أولاً، وهي لم تكن حصيلة تثاقف هادئة بين منتجيها "الأصليين" ومتلقيها، فإنها استحالت إلى مجرد تحديث عنفي ورقابي بيد الدولة والنخبة المسيطرة ليس أكثر. إن عملية التحديث من دون حداثة أو الحداثة– الحثالة كما يسميها برهان غليون أضحت العقبة الرئيسية أمام استملاك الحداثة الفعلية. فليس المعوق الأول لاكتساب الحريات السياسية، مقاومة البنى الاجتماعية التقليدية، ولكن طبيعة النظم السياسية العربية التي ترفض المشاركة وتداول السلطة. وبناءً عليه فليست الأزمة في الدولة الحديثة أو قيمها المتمثلة في قيم الحرية والتقدم والعقل، بل في النمط الذي تكون في الوطن العربي وقادها باسم التقدم والعقلانية والحرية والوطنية إلى عكس أهدافها، بسبب الانحرافات الأصلية التي اتسم بها مفهومها، والمصالح الاجتماعية التي كانت توجه سياساتها وعملها. لقد تبنت الدولة صورتها وشرعيتها ومكانتها باعتبارها أداة التقدم التاريخي ووسيلة إدماج المجتمعات المتخلفة في دورة الحضارة وعندما أصبحت الدولة دولة الحزب والطبقة والمصلحة الخاصة، وصارت وظيفتها تمكين أصحاب المصالح والجماعات المسيطرة على احتكار الثروة والسلطة التي تسمح لهم بالاندماج وحدهم في الدورة الرأسمالية العالمية الحضارية، أصبحت تنتج عكس القيم الحديثة التي

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

كانت في أصل شرعيتها المتمثلة في أنها أداة للحاق والاندراج في التطور التاريخي– أعني قيم التميز والقهر والعصبية، فتهدمت فكرتها لدى عامة الشعب، وضعف إيمان النخبة الاجتماعية نفسها بها، وبذلك أصيبت كوسيلة ومبدأ في الصميم (غليون، 1994، ص: 215).

إن أزمة الحكم في الدولة العربية أعمق مما تبدو عليه إذ تبدو وكأنها أزمة نظام. إنها أزمة فكرية تتلاشي معها روح الولاء للسلطة الوطنية والانتساب للمشروع الوطني مع عجز السلطة الوطنية عن الإنجاز، وتنامي الاقتناع بأن المشروع الوطني بالصورة التي تبلور فيها لا يمكن أن يشكل مدخلاً إلى التقدم الإنساني. وهكذا في أقل من عقدين أصبحت القيم التي كانت تغزي لدى الجمهور الواسع شعبية دولة التقدم وتثير حماسه للانخراط فيها والتماهي معها هي نفسها التي تدفع الجمهور إلى رفضها والتنكر لها. والدولة التي تفتقر إلى المبدأ المعنوي الذي يشكل مقومها الأول، أي تفقد روحها وما يسمح لها ببلورة برنامج سياسي يتسم في نظر الناس بالحد الأدنى من الجدوى والمعقولية، تنحط لا محالة إلى مستوى الآلة الصماء، وتتحول إلى ميكانيك متوحش، لا إنساني وغير ممكن الاحتمال، ولن تستطيع بعدئذٍ أن تفرض نفسها وتستمر في الوجود إلا بالقوة: قوة القهر، وقوة العطالة التاريخية.

ما ذكر أعلاه يمكن أن يفسر حالة الهوس الأمني والشراسة البوليسية التي تبديها الدولة العربية في التعاطي مع مطالب المجتمع وقواه السياسية المعارضة، فبمجرد رفع بعض المطالب السياسية الإصلاحية أو بمجرد كشف اللثام عن تجاوزات وخروقات الحاكم في هذا الملف أو ذاك، يتحول الأمر إلى ضرب من الاتهام بـ "تهديد نظام الحكم". وليس ثمة شك في كون برانويا الخوف "أو حالة الخوف المرضي" هذه دليلاً قاطعاً على ضعف الشرعية، فكلما اشتدت المخاوف والوساوس عند الحاكم ازدادت شراسته وعنفه أكثر فأكثر. وإذا كان صحيحاً أن الدولة الحديثة، على نحو ما بين ذلك عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، تتسم بمركزه واحتكار أدوات العنف، فإن ثمة بون شاسع بين العنف المشروع الذي تلجأ إليه الدولة المشروعة، والذي غالباً ما يكون مقنناً ومنضبطاً بحدود "المصلحة العامة" وحماية الأمن العام، وبين العنف الذي تمارسه السلطات بلا رادع أو ضابط عدا الإرادة التحكمية والأهواء المزاجية لشخص الحاكم، فضلاً عن ذلك، غالباً ما يكون العنف الشرعي استثنائياً وعارضاً ضمن الخط العام لحالة السلم والاستقرار المدنية، وكثيراً ما يستعاض عنه بآليات الترويض الناعمة والخفية التي تلجأ إليها الديمقراطيات، في حين أن العنف غير المشروع يكون فجاً ومرئياً، وهو إلى جانب ذلك يشكل القاعدة لا الاستثناء، وهذا ما ينطبق على الدولة العربية التي هي عند التمحيص تكاد تتماهى في الوظيفة العنفية (بوشلاكة، 2005، ص: 95).

لابد لنا من دراسة وتوضيح الطابع الاستبدادي للدولة العربية المعاصرة من التمييز بين السلطة المطلقة المستندة إلى عوامل بنيوية منذ بداية تكون الدولة الحديثة والمتمثلة في مركزية الدولة بالنسبة للمجتمع المدني وحريتها أو استقلاليتها، وبين استخدام هذه السلطة أو توظيفها لخدمة هذا البرنامج السياسي أو ذاك. فلو أن هذه السلطة المطلقة وظفت كما كان عليه الحال في اليابان "مثلاً" في نهاية الحرب العالمية الثانية لتحقيق برنامج بناء وطني وتقدم فعلي، لكان من الممكن أن تفضي هي نفسها إلى تغيرات جذرية في طبيعة ممارستها، وتعيد تعديل بنية الدولة ذاتها، وهذا يفسر كيف أن الشعور بالقطيعة الشديدة بين هذه الدولة والمجتمع، وتخلي الناس عنها، لم يبرز في مرحلة النهوض الوطني والقومي، طالما كانت أهداف الدولة تبدو متماشية مع أهداف المجتمع أو مع جزء كبير منه. ولكن الأمر تغير عندما أصبحت هذه السلطة الشديدة المركزية في خدمة مصالح شديدة الخصوصية والضيق. ففي هذه الحالة لم يبرز للعيان فساد السياسة المطبقة فقط، ولكن برز في الوقت نفسه الطابع غير المحتمل للسلطة المركزية المطلقة، أي بنيتها أيضاً. وهكذا أخذ الاستبداد سمة الاستبداد المضاعف البنيوي والسياسي معاً. ومع الانكفاء الشعبي عنها أدركت أن وسيلتها الوحيدة لإعادة إنتاج سيطرتها على المجتمع. بل أصبح وجودها ذاته، مرتبطاً بقدرتها على تكثيف القمع وتعميمه.

إذا أضيف التحجر البنيوي القائم في مفهوم الدولة العربية الحديثة وبنيتها الموضوعية إلى القمع المتزايد الذي تفرزه النظم السياسية الاجتماعية التي فقدت شرعية وجودها في إخفاق مشروعها وسياستها الوطنية،

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

أمكننا أن ندرك عمق الأزمة التي تعيشها هذه الدولة اليوم وشمولها، كما أمكننا أن ندرك أن نتائجها الحقيقية ليست في الواقع صعود الاستبداد والقمع فقط بقدر ما هي القطيعة بين المجتمع والدولة. وما صعود وتفاقم هذا القمع إلا مظهر من مظاهر هذه الأزمة الشاملة التي تعبر عن أن الدولة لا تعبر عن المجتمع، ولكنها تشكل اليوم مجتمعاً نقيضاً قائماً بذاته في وجه المجتمع له منطق عمله ومصالحه وأهدافه، أي مجتمع النخبة نفسه.

وإذا كانت القوة المجردة التي تجسدها أجهزة الجيش والمخابرات، تشكل الأساس الأعمق الذي يضمن للدولة شروط البقاء والاستمرار باعتبارها أجهزة العنف المنظم، وليس المشروع للدولة ضد المجتمع، فإن التجربة الخاصة، والعوامل المحلية المتوافرة في كل قطر، هي التي تحدد الأسلوب الذي يميز طريقة إنتاج واستخدام هذه القوة. رغم هذا الاختلاف، إلا أن المبدأ الرئيسي الذي يحكم هذه الدولة، والذي ينبع من بنيتها الأساسية لا يتغير في الواقع مع تغير النظام السياسي، وسواء تعلق الأمر بالنظم الملكية التي تحتكر السلطة فيها "طبقة وراثية" أو بالنظم الجمهورية التي توحد سلطة الأجهزة فيها عقيدة أو عصبية حزبية، وهذا المبدأ هو باختصار، لا مكان لوجود مجال متميز وخاص بالعمل السياسي، وبالتالي لا مكان للمعارضة ولا لتداول السلطة ولا يتردد رؤساء الدول والمجموعات الحاكمة أمام أي نوع من الخطط والإستراتيجيات حتى يضمنوا لأنفسهم وأحياناً لأبنائهم من بعدهم، البقاء في السلطة مدى الحياة أو على أسوأ تقدير، حتى يسقط النظام.

إذاً الاستبداد في الدولة العربية المعاصرة في جانب منه هو نتاج لأزمة الدولة التي يبدو أنها وصلت إلى أعلى درجاتها. فالنزعة الاستبدادية الشمولية وفقاً لينكولاس يولانتنزاس (1982، ص: 206) "ترتبط بالأزمة السياسية وأزمة الدولة، وهي في الوقت نفسه جواب على عناصر هذه الأزمة، بما في ذلك هذه النزعة. ولهذا فالنزعة الاستبدادية ليست تقوية لا لبس فيها للدولة، بل هي تنجم بالأحرى عن ميل يتطور قطباه تطوراً متفاوتاً نحو تقوية الدولة وإضعافها في الوقت نفسه. هكذا تبقى الدولة الراهنة رغم نزعتها الشمولية والاستبدادية حقيقية إلى درجة مخيفة، عملاقاً يقف على أرجل من قصب، ويتحرك فوق أرض تهتز تحته. هذه الأزمة المصاحبة للدولة العربية منذ ميلادها تدفعها إلى الاستبداد الداخلي، وفي نفس الوقت، تدفعها إلى التبعية للخارج. العامل الخارجي كان عاملاً فعالاً في ولادة الكيانات القطرية العربية، سواء بإعطاء صفة الدولة لكيانات اجتماعية لم تكن لها سابقة تاريخية كوحدة إدارية مستقلة داخل دولة أو كيان سياسي أكبر، ناهيك عن كونها دولة، أو بإعادة تعريف الكيانات السياسية التاريخية وإعادة تحديد حدودها الجغرافية، ومن ثم إعادة تركيب شعبها. ومن ذلك نستطيع أن نخلص إلى أن شرعية تأسيس الدولة في المنطقة العربية ذات مصدر خارجي، والمصدر الخارجي للشرعية، غرس مفهوماً للدولة لا يستطيع أن يستمر إلا إذا قام بعملية تجريد المجتمع من قواه الذاتية، والسيطرة عليه، لأن الدولة في هذه الحالة لا يمكنها أن تستمر من دون ذلك، لأنها ليست وليداً شرعياً لحركة المجتمع وصيرورته، وبذلك تكون أول بذور الاستبداد في مصدره الخارجي تكون قد بذرت في الدولة العربية (عارف، 2005، ص: 538).

٣ الخاتمة

حاولت الورقة تتبع أصول ظاهرة استبدادية السلطة الموجودة في الدولة العربية وارجعته لخلل في الارتباط ما بين البنية الاجتماعية والصيغة السياسية أدي إلى حيازة الصيغة السياسية على البنية الاجتماعية ونتج عنه استبدادية السلطة السياسية. أتى خلل الارتباط ما بين البنيتين في الاجتماع العربي من أن الصيغة السياسية المتمثلة في الدولة الحديثة مختلفة عن تلك المقتبسة من الاجتماع الأوروبي وبالتالي فإن تاريخيتها مختلفة أيضاً عن تاريخية المجتمعات العربية. فالدولة الحديثة في النموذج الأوروبي وتطورها نتجا عن سيرورة طبيعية للمجتمع، هناك؛ ولذلك استطاع المجتمع تحجيم القوة التدخلية والاختراقية للدولة بوضع ضوابط عليها، ولكن عند الانتقال إلى المجتمع العربي، فإن نمط اشتغالها اختلف عما هو مأمول

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

منها وذلك لأن المجتمعات العربية تقع في خط أدنى من تطور المجتمعات الأوروبية. فبدلاً من سيطرة المجتمع على تنظيمه السياسي واستخدام الدولة الحديثة كأهم أداة تحديثية عرفتها المجتمعات الإنسانية لتطوير بناه واللحاق بركب الأمم المتقدمة والاندراج في التاريخية العالمية، حدث عكس ذلك، فسيطرت الدولة على المجتمع وأصبحت تخدم مصالح فئات محددة من المجتمع وتعادي بقية المجتمع وترى فيه مصدر تهديد لوجودها.

تخلص الورقة إلى أن استبدادية أنظمة الدول العربية مرتبط بظهور التنظيم السياسي الحديث للمجتمع والمتمثل في الدولة الحديثة التي أتت مع الاستعمار، وأن تركيز الأنظمة على تحديث البنى الدولتية وترك البنى الاجتماعية في تخلفها، خلق حالة من عدم التوازن بين الدولة والمجتمع، فتضخمت الدولة بنمو أجهزتها القمعية المتمثلة في الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية والبيروقراطية في حين ظل المجتمع في تقليديته ولم يساير التطور والتحديث الذي حدث لقوى الدولة الردعوية. كما أنه لم تنتج المؤسسات السياسية الحديثة والتي تدار بها السياسة كفاعلية اجتماعية فكان من الطبيعي أن تهيمن عليه الدولة وذلك لأنه– كما ذكر في السابق– أن التنظيم السياسي الجديد (الدولة الحديثة) له قدرة على اختراق المجتمع وتنظيم بناه. وبما أن هذه القدرة في المجال العربي قابلها التخلف في جانب المجتمع، فكان لا بد أن تأتي النتيجة درجة عالية من الاستبداد تمارسه الدولة على المجتمع، وتصبح الدولة غير معبرة عن المجتمع وإنما فقط تعبر عن مصالح فئات قليلة تشرعن مصالحها بالقوة السافرة.

ليس هناك من سبيل للخروج من ذلك المأزق الذي تعيشه المجتمعات العربية والمتأتي من تضخم قوة الدولة واطلاقية سلطتها واستخدام هذا السلطة من قبل الفئات المسيطرة لتحقيق مصالحها فقط وليس مصالح المجتمع إلا بوضع ضوابط وقوانين تحد وتعيين طرق اشتغال الدولة بشكل يحترمه كل من المجتمع والنخبة الحاكمة. ولكن بما أن تلك الضوابط سوف تضع حداً لاستبدادية الفئات المسيطرة، فمن المتوقع أن يجد مثل هذا الحل معارضة قوية من قبل تلك المجموعات، وبالتالي فهناك حاجة إلى قوى اجتماعية فاعلة مستقلة تستطيع أن تجبر الأنظمة السياسية على التحرك نحو التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل يجعل للمجتمع السيادة وبها يسيطر المجتمع على العملية التحديثية إلى أن يتساوى التطور في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعندها فقط يمكن أن ينخفض إلى حد ما أو يقل بدرجة كبيرة النزوع التسلطي للدولة وتتسع المواعين السياسية للنظام السياسي لتستوعب قدراً أكبر من الفئات الاجتماعية المختلفة التي يعج بها المجتمع.

المراجع

١. إبراهيم، حسنين توفيق (2005) النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢. الأيوبي، نزيه (1992) العرب ومشكلة الدولة، ط1، بيروت: دار الساقي.

٣. بركات، حليم (2000)، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٤. بوشلاكة، رفيق عبد السلام (2005) الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً. ضمن علي خليفة الكواري "محرر"، الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٥. حريق، إيليا (2000) التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، مجلة المستقبل العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٦. حريق، إيليا (2001) الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، ط1، بيروت: دار الساقي.

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.

٧. حريق، إيليا (2004) التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك ضمن الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٨. حنفي، حسن (1998) أزمة الحرية في وجداننا المعاصر. ضمن علي الدين هلال (وآخرون)، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٩. الخليفي، حمد هلال (2005) قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وآليات تكريسه. ضمن علي خليفة الكواري (محرر)، الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٠. دوفرجيه، موريس (1977)، في الدكتاتورية. ترجمة: هشام متولي، بيروت، منشورات عويدان.

١١. السيف، توفيق (2005) الاستبداد وآليات إعادة نتاجه والسبل الممكنة لمواجهته. ضمن علي خليفة الكواري (محرر)، الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٢. عارف، نصر محمد (2005) الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية، ضمن علي خليفة الكواري "محرر"، الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط1.

١٣. عبد الله، ثناء فؤاد (2005) آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي. ضمن علي خليفة الكواري "محرر"، الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤. غليون، برهان (1992) بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، ضمن سعيد بنسعيد (محرر)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٥. غليون، برهان (1994) المحنة العربية: الدولة ضد الأم، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٦. غليون، برهان (2001) الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري. ضمن مجموعة من الباحثين، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٧. لابواسيه، أتين دي (1995) مقال في العبودية المختارة، ترجمة: مصطفى صفوان، القاهرة: مكتبة مدبولي.

١٨. لبيب، الطاهر (1992) هل الديمقراطية مطلب اجتماعي: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني في الوطن العربي. ضمن سعيد بنسعيد (محرر)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٩. النقيب، خلدون (1996) الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر (دراسة بنائية)، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٠. الهرماسي، محمد عبد الباقي (1989) المدخل الثقافي الاجتماعي لدراسة الدولة: ضمن غسان سلامة (وآخرون)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs

٢١. الوالي، عبد الجليل كاظم (2005)، الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي. ضمن علي خليفة الكواري "محرر"، الاستبداد والتغلب في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٢. يولانتزاس، نيكولاس (1982) نظرية الدولة، ترجمة: شيك كيلو، ط1، بيروت: دار التنوير.

مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية. جميع الحقوق محفوظة © 2026.
http://journal.bahri.edu.sd/index.php/ubjahs